تم تحميل وعرض المادة من

موقع كتبي

المدرسية اونلاين

www.ktbby.com

موقع كتبي يعرض لكم الكتب الدراسية الطبعة الجديدة
وحلولها, توزيع مناهج, تحضير, أوراق عمل, عروض
بوربوينت, نماذج إختبارات بشكل مباشرPDF

جميع الحقوق محفوظة للقائمين على العمل

الوحدة الخامسة

التجارة الدولية

بعد دراسة هذه الوحدة يتوقع من الطالب أن يكون قادرا على أن:

- يعرف التجارة الدولية.
- يميز بين المالية الدولية والتجارة الدولية.
- يفسر اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.
- يشرح مزايا قيام التجارة بين الدول.
- يلخص أهم القيود على التجارة الدولية.
- يعرف ميزان المدفوعات.
- يصف الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات.
- يميز بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- يعرف سعر الصرف.
- يقارن بين أنظمة الصرف ويتعرف دورها في تحديد سعر الصرف الأجنبي.
- يعرف منظمة التجارة العالمية.
- يذكر أهداف منظمة التجارة العالمية.
- يبين وظائف منظمة التجارة العالمية.
- يحدد مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- يميز إيجابيات عضوية منظمة التجارة العالمية.
- يشرح كيف يمكن تجنب سلبيات العضوية في منظمة التجارة العالمية.

خريطة الوحدة ٥

٥-١ التجارة الدولية.

- الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.
- أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.
- تفسير قيام التجارة الدولية.
- القيود على التجارة الدولية.

٥-٢ ميزان المدفوعات.

- تعريف بميزان المدفوعات.
- أقسام ميزان المدفوعات.
- العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

٥-٣ سعر الصرف.

- تعريف بسعر الصرف.
- تحديد سعر صرف العملة الأجنبية.

٥-٤ منظمة التجارة العالمية.

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية.
- أهداف منظمة التجارة العالمية.
- وظائف منظمة التجارة العالمية.
- مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها.

المقدمة

التجارة الداخلية مصطلح يشير إلى نشاط البيع والشراء داخل حدود الدولة، أما إذا كان أحد طرفي المعاملة التجارية خارج حدود الدولة فيسمى هذا النشاط تجارة خارجية ويسمى أيضًا تجارة دولية. وتمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة إذا كانت الدولة مصدرة لسلعة عالمية مثل النفط والغاز، وكذلك إذا كانت الدولة تستورد كثيرًا من احتياجاتها من الدول الأخرى.

الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيانٍ آخر. هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلًا عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل ما يأتي:

١- شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضًا السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

٢- شراء الخدمات، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.

لماذا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية

تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات، فلماذا لا تكون دراسة هذا النشاط وفق المبادئ والنظريات الاقتصادية المعتادة التي تبحث سلوك المتعاملين في السوق المحلي؟ الجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

١- اختلاف الأنظمة والقوانين

إذا قام فرد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بشراء سيارة من تاجر في جدة، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون السعودي بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء السعودي.

أما إذا قام تاجر سيارات سعودي بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفًا عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

٢- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

إذا كانت المنشأة توزع إنتاجها في السوق المحلية فإن تكاليف النقل إلى مختلف مناطق الدولة تكون منخفضة نسبيًا، أما إذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في دولة أخرى فعليها أن تتحمل تكاليف الشحن (بري أو بحري أو جوي) هذا إلى جانب ما تطلبه منها سلطات الدولة التي تصدر منها والدولة التي تصدر إليها، مثل تقديم الشهادات الصحية لصلاحية السلعة وشهادة مطابقة المواصفات وسداد الرسوم الجمركية والحصول على تصريح استيراد وتصدير، وغير ذلك.

علاوة على ما سبق فهناك جانب نوعي مهم، فالمنتج الذي يبيع في السوق المحلي يسهل عليه نسبياً معرفة رغبات الناس وتفضيلاتهم، بينما إذا كان يسعى إلى دخول السوق في دولة أخرى فعليه أن يدرس حاجات المستهلكين وتفضيلاتهم في تلك الدولة لتتوافق السلعة التي يقدمها إليهم مع ما يرغبونه. من هذا يتضح أن عوامل تكاليف النقل والوصول إلى السوق تجعل هناك اختلافاً كبيرًا بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي.

٣- اختلاف النقود

إذا كنت تشتري أي سلعة داخل الدولة يمكنك بسهولة تدبير قيمتها بالعملة الوطنية، أما إذا كنت تستورد سلعة من دولة أخرى فعليك شراء عملة تلك الدولة أولاً من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم سداد ثمن السلعة المطلوب استيرادها.

مثال: شخص يريد شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة ٥٠,٠٠٠ ريال. ما عليه هذا إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها ٢٠,٠٠٠ يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين: أولاً شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (٢٠,٠٠٠ يورو) وثانيًا تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

علاوة على ذلك فإن الأنظمة المصرفية تختلف من دولة إلى أخرى فيجب مراعاة ذلك عند إجراء صفقات تتطلب وسيطا مصرفيًا دوليًا.

٤- حركية عناصر الإنتاج

تتمتع عناصر الإنتاج بأنوعها كافة (المواد الخام ورأس المال والعمل) بمرونة نسبية في الحركة داخل حدود الدولة الواحدة؛ فالموظف قد يتطلب عمله الانتقال من جدة إلى الرياض أو من المنطقة الشرقية إلى القصيم ولا يحتاج إلى أي إجراءات خاصة لتنفيذ هذا الانتقال. وبصفة عامة يلاحظ أن سهولة حركة عوامل الإنتاج نسبياً داخل الدولة تحد من ارتفاع تكاليف خدمات عناصر الإنتاج؛ لأنها إذا كانت نادرة في منطقة ومتوفرة في منطقة أخرى يمكن تحفيزها للانتقال من الثانية إلى الأولى، وبالتالي تكون عوائد عناصر الإنتاج متجانسة بدرجة كبيرة داخل الدولة (من يعمل في نفس الظروف يحصل على نفس الأجر).

أما على المستوى الدولي فانتقال شخص من بلد إلى آخر يستلزم الحصول على تأشيرة دخول وإقامة في البلد التي يريد الانتقال إليها، ولا تسمح له القوانين بالعمل إلا باشتراطات خاصة. كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال والمواد الخام فهي لا تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. يترتب على ذلك اختلاف سعر السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج والخامات المستخدمة؛ وهذا من أهم عوامل اختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية.

لماذا تقوم التجارة العالمية بين الدول ؟

من المنظور العالمي، يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة؛ لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تتقنها فتنتجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى. أما على مستوى كل دولة على حدة، فهناك سببان رئيسان لتفسير رغبة كل دولة في الدخول في صفقات تجارة خارجية:

١- تلبية احتياجات المواطنين

لا تستطيع أي دولة في العصر الراهن تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد تطورت حاجات ورغبات الإنسان بدرجة كبيرة بحيث إن القطاع الإنتاجي للدولة يعجز عن إنتاج جميع أنواع السلع المطلوبة لتلبية حاجات المواطنين، ولا بد من استيراد السلع غير المتوفرة محلياً من الخارج.

٢- مكاسب التجارة الخارجية

مع وجود علاقات تجارية بين الدول تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، وبذلك تتحقق ميزتان :

الأولى / تصريف فائض الإنتاج لدى الدولة، أي كميات السلع التي تزيد على حاجة السوق المحلي.

الثانية / الحصول على سلع مستوردة من الخارج، إما أنها بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي، أو ربما يتعذر إنتاجها محليًا على الإطلاق.

واجباتي

القيود على التجارة الدولية

رغم المزايا التي نادى بها دعاة حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي، يرى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيود على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يسمى سياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج. وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، أو لأهداف سياسية مثل منع الدول العربية التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

من أبرز القيود الحكومية على التجارة الخارجية ما يلي:

١- التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة.

مثال: إذا كانت التعريفة الجمركية على السيارات ١٠٪ فهذا يعني أن سيارة ثمنها ٥٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ٥٠٠٠ ريال، وسيارة أخرى ثمنها ١٠٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ١٠٠٠٠ ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريفة الجمركية ٧٠٠٠ ريال فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.

وتفرض الدولة التعريفة الجمركية لتحقيق هدفين:

أ. زيادة إيرادات الحكومة

الضرائب هي أحد الموارد المهمة التي تعتمد عليها ميزانية الدولة. وفرض تعريفة جمركية مرتفعة على سلعة معينة مستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة في السوق المحلي، فإذا كانت مرونة الطلب على هذه السلعة منخفضة نسبياً لن تنخفض الكمية المطلوبة كثيراً، وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من التعريفة الجمركية.

ب. حماية المنتجات المحلية

إذا كانت السلعة المستوردة لها نظير محلي فإن الحكومة تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة بالقدر الذي يجعلها أعلى سعرًا بالمقارنة مع السلعة المحلية، ويترتب على ذلك أن يفضل المواطنون شراء السلعة المحلية الرخيصة نسبياً. ولكن هذه السياسة لا تكون ناجحة إلا إذا اتبعت لفترة

محددة؛ حتى يجتهد المنتج المحلي في رفع مستوى الجودة لديه خلال تلك الفترة، وتنخفض تكلفة الإنتاج تدريجيًا، وبالتالي يصل إلى وضع يمكنه من منافسة السلعة المستوردة بدون حماية حكومية، وإلا فإن سياسة الحماية غير المحدودة ستكون لصالح المنتج الوطني الضعيف، وتضر مصالح المستهلكين الذين يشترون السلعة منخفضة الجودة بسعر أعلى من قيمتها بسبب الحماية الحكومية.

٢- نظام الحصص

وفقًا لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

بصدد الحماية التجارية يعتبر نظام الحصص أكثر تشددًا من التعريفة الجمركية؛ لأنه يقيد مباشرة كمية السلعة التي تدخل السوق المحلي، بينما التعريفة الجمركية يمكن التغلب عليها خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في البلد المصدرة منخفضة بدرجة كبيرة، فمع إضافة التعريفة الجمركية يظل سعر السلعة مقبولًا في السوق المحلي، وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة لتلبية حاجة السوق.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد ويبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

٣- قيود أخرى على التجارة الدولية

قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض. وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي. ومن القيود الأخرى أن تفرض الدول مواصفات مرتفعة للسلع المستوردة حتى يسمح لها بدخول السوق المحلي.

و الملاحظ بصفة عامة أن هذه القيود تحد من نمو التجارة الدولية؛ لأن كل دولة تواجه بإحدى السياسات الحمائية تقوم هي الأخرى بسياسات مضادة تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ترتفع أسعار السلع بصورة غير مبررة، وتقل المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من وراء التبادل التجاري الدولي.

خلاصة الفصل

- الاقتصاد الدولي مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، وهو فرعان : المالية الدولية والاقتصاد الدولي .
- المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لفترة طويلة أو فترة قصيرة .
- تختص التجارة الدولية بتبادل السلع والخدمات بين الدول .
- تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بسبب اختلاف الأنظمة وارتفاع تكاليف النقل والوصول إلى السوق واختلاف النقود وحركية عناصر الإنتاج .
- تمارس الدول التجارة فيما بينها لتلبية احتياجات المواطنين من السلع المستوردة وتحقيق مكاسب من تصدير فائض الإنتاج المحلي .
- تفرض الدول قيودا مختلفة على التجارة الدولية لمراعاة المصلحة الوطنية . من أهم هذه القيود : التعريفة الجمركية ونظام الحصص ودعم الصادرات المحلية .

واجباتي

أسئلة للمناقشة

(١) قارن بين مجال دراسة المالية الدولية ومجال دراسة التجارة الدولية .

- **مجال دراسة المالية الدولية:**

الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

- **مجال دراسة التجارة الدولية:**

تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وتشمل:

١. **شراء السلع بأنواعها المختلفة: المادة الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضاً السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.**

٢. **شراء الخدمات: وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.**

أسئلة للمناقشة

(٢) اذكر ثلاثة أسباب لاختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.

١. اختلاف الأنظمة والقوانين.

٢. تكاليف النقل والوصول إلى السوق.

٣. اختلاف النقود.

(٣) لماذا تحرص الدول على تنشيط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى؟

١. تلبية احتياجات المواطنين.

٢. مكاسب التجارة الخارجية.

أسئلة للمناقشة

(٤) رغم مزايا تحرير التجارة إلا أن الدول تضع قيودًا مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

أ. لماذا تضع الدول مثل هذه القيود؟

لحماية مصلحتها الوطنية، وهو ما يسمى سياسة الحماية، وللمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

ب. حدد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الدولية.

١. التعريفة الجمركية.

٢. نظام الحصص.

٣. قيود أخرى على التجارة الدولية كإعانات للمصدرين.

نشاط للعقول النهمة

(١) إذا فرضت تعريفة جمركية مرتفعة على سلعة ذات مرونة طلب مرتفعة. ما أثر ذلك على حصيلة التعريفة الجمركية؟

(٢) تحقق التجارة الخارجية منافع عديدة. تضع الدول قيودًا على التجارة الخارجية. هل ترى في ذلك تناقضًا؟ ولماذا؟

المقدمة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المعاصر، تقوم كل دولة بتسجيل جميع معاملاتها مع الخارج لمتابعة حقوقها والتزاماتها ولدراسة آثار تلك المعاملات الدولية على الاقتصاد الوطني.

ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة). ومعنى هذا أن ميزان المدفوعات يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بحركة السلع والخدمات والمساعدات وتدفقات رؤوس الأموال التي تحدث خلال العام.

ميزان المدفوعات له جانبان لتسجيل المعاملات المختلفة: الجانب الدائن والجانب المدين.

أ - الجانب الدائن

يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها، وهذه العمليات تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يقوم منتج سعودي بتصدير أثاث خشبي بقيمة ١٠٠,٠٠٠ يورو إلى فرنسا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

ب- الجانب المدين

يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى. أي أنها تنطوي على مدفوعات للآخرين أو التزامات بالسداد مستقبلاً، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يستورد فرد سعودي سيارة من بريطانيا ثمنها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة.

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطيات الدولية.

القسم الأول: الحساب الجاري

يسجل في هذا القسم جميع العمليات ذات الصبغة التجارية، أي التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات. يتكون الحساب الجاري من قسمين فرعيين، هما: الميزان التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة.

١- الميزان التجاري

يتناول هذا القسم التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية. تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين. والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري.

ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات على الصادرات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب).

واجباتي

٢- ميزان المعاملات غير المنظورة

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات. يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج.

أما الجانب المدين فيسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تحول إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم.

القسم الثاني: حساب رأس المال

يسجل في هذا الحساب تدفقات الأموال إلى داخل الدولة أو إلى خارجها ليس بغرض شراء سلع أو خدمات، وإنما بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل. وبحسب الفترة الزمنية لدينا في هذا الحساب، قسمان فرعيان: أحدهما طويل الأجل، والآخر قصير الأجل.

١- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.

يسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قيام شركة أجنبية ببناء مصنع على أرض الوطن)، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل (أي تلك التي حصل عليها المواطنون أو القطاع الخاص أو الحكومة من جهات أجنبية).

أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج (مثل قيام مواطن بإنشاء شركة تجارية في دولة أخرى) وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى أطراف خارجية (مثل القروض المقدمة من الحكومة إلى دولة أخرى).

٢- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر.

يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين.

أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدي بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

قاعدة:

أي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وأي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

القسم الثالث: صافي الاحتياطيات الرأسمالية

الاحتياطيات الرسمية هي ما تملكه الحكومة من أصول في شكل ذهب نقدي (سبائك ذهبية) وعملات أجنبية (مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني) وأصول أخرى. ودور هذا القسم في ميزان المدفوعات هو بيان أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطيات الرسمية.

فمثلاً إذا كان الأثر النهائي لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس مال هو تحقيق عجز، فهذا معناه أن حجم العملات الأجنبية التي حصل عليها الاقتصاد القومي من الخارج أقل من حجم العملات الأجنبية التي يتوجب عليه دفعها، وهذا الفرق في كمية النقد الأجنبي يتم تدبيره عن طريق استخدام الاحتياطيات بتصدير بعض الذهب النقدي أو العملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة للوفاء بالالتزامات العاجلة وسد العجز في ميزان المدفوعات. وعملية استخدام الاحتياطيات لسد العجز في ميزان المدفوعات تسجل في الجانب الدائن؛ لأنها تعتبر تصدير أرصدة حكومية.

أما إذا كان الأثر النهائي لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال هو تحقيق فائض، فعند التسوية يؤدي هذا إلى زيادة موجودات الحكومة من الاحتياطيات من الذهب النقدي والعملات

الأجنبية. وعملية التسوية هذه تسجل في الجانب المدين باعتبارها استيراد أصول حكومية لتعويض الفائض في ميزان المدفوعات.

الجدول التالي يمثل بيانًا مبسطاً لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال):

البيان	دائن	مدين
القسم الأول: الحساب الجاري		
(١) الميزان التجاري		
صادرات سلعية	٧٠٠,٠٠٠	
واردات سلعية		٢٠٠,٠٠٠
رصيد الميزان التجاري (فائض)		٥٠٠,٠٠٠
(٢) ميزان المعاملات غير المنظورة		
عائدات استثمار وطني في الخارج	١٩,٠٠٠	
عائدات خدمات لسفن أجنبية	٣,٠٠٠	
عوائد أخرى	٢٥,٠٠٠	
مدفوعات شحن وتأمين لدى شركات أجنبية		١٨,٠٠٠
عوائد استثمار أجنبي في النفط		١٩,٠٠٠
إنفاق القطاع الخاص على خدمات لشركات أجنبية		٣٦,٠٠٠
إنفاق القطاع الحكومي على خدمات لشركات أجنبية		٥٤,٠٠٠
تحويلات الأجانب إلى الخارج		٥٢,٠٠٠
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة (عجز)	١٣٣,٠٠٠	
رصيد الحساب الجاري (فائض)		٣٦٧,٠٠٠
القسم الثاني: حساب رأس المال		
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	٣,٠٠٠	
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص		١١٠,٠٠٠
صافي مركز المصارف التجارية	٢١,٠٠٠	
رصيد حساب رأس المال (عجز)	٨٧,٠٠٠	
رصيد ميزان المدفوعات (فائض) ٣٦٧,٠٠٠ – ٨٧,٠٠٠		٢٨٠,٠٠٠
القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطيات الرسمية	٢٨٠,٠٠٠	

العجز والفائض في ميزان المدفوعات

يلاحظ من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، أي يتساوى في نهاية العام الجانب الدائن (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) مع الجانب المدين (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) وهذا مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

أما من الوجهة الاقتصادية فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال، ففي الجدول السابق تظهر مراجعة أرصدة مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال أن المملكة لديها فائض في ميزان المدفوعات بقيمة ٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال. ووجود الفائض لدي الدولة يعني أن الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى ويمكنها بسهولة أن تستورد احتياجاتها من السلع والخدمات، أو تقوم بالدخول في استثمارات في الخارج للحصول على عوائد إضافية.

أما إذا كان صافي مجموع مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال مقدارًا سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، ودلالة ذلك أن الدولة تعاني من زيادة مديونيتها إلى العالم الخارجي وهي مطالبة دائماً بسداد هذا العجز.

إذا استمرت حالة العجز في ميزان المدفوعات لبضع سنين فهذا لا يمثل مشكلة طالما أن سبب هذا العجز هو استيراد معدات رأسمالية ومكونات لازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي عندما تنجح خطط التنمية ويبدأ التصدير للخارج يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان عجز ميزان المدفوعات مزمنا ولسنوات طويلة فيجب أن تتدخل الدولة لترشيد الاستيراد للقطاع الخاص والحكومة، بل وفي بعض الحالات يمكن ممارسة الرقابة على النقد الأجنبي للتأكد من تعظيم الاستفادة من العملات الأجنبية المتاحة، وعدم إهدارها في شراء سلع ترفيهية غير أساسية.

خلاصة الفصل

- ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة) .
- يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها .
- يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى .
- يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام : الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطيات الدولية .
- يسجل في قسم الحساب الجاري العمليات التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات .
- يسجل في حساب رأس المال تدفقات الأموال بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل .
- القسم الخاص بصافي الاحتياطيات الدولية يبين أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية .
- التوازن المحاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم .
- التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال . إذا كان المجموع سالبًا فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات ، وإذا كان المجموع موجبًا فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات .
- إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لفترات طويلة يجب أن تغير الحكومة سياستها الاقتصادية للتقليل من هذا العجز .

أسئلة للمناقشة

(١) عرِّف ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة).

(٢) حدِّد أي العمليات التالية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق:

أ. تاجر سعودي استورد ١٠ سيارات من اليابان بما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارات.

ب. شركة سعودية صدرت تمورًا إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته ٣ ملايين يورو.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن؛ لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

أسئلة للمناقشة

جـ .تاجر سيارات بالقصيم اشترى من الوكيل المحلي بجدة ٥ سيارات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ريال.

لا تسجل في ميزان المدفوعات.

د. طالب سعودي أنفق في كندا ٦٥٠,٠٠٠ دولار كندي خلال البعثة الدراسية.

تسجل هذه العملية في الجانب المدين.

هـ . فوج أندونيسي أنهى مناسك العمرة وأنفق ١٠٠,٠٠٠ ريال مقابل خدمات الانتقال والإقامة في الحرمين الشريفين.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن.

(٣) قارن بين كل اثنين مما يلي:

أ. الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة.

الميزان التجاري:

يتناول التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية،

تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين،

واجباتي

والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري.

ميزان المعاملات غير المنظورة:

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات. يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج. أما الجانب المدين فيسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تحول إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم.

واجباتي

أسئلة للمناقشة

ب. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل.

التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:

معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.

يسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج، وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين في الداخل إلى أطراف خارجية.

التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:

معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أو تجنب خسائر. يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين. أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

واجباتي

جـ .التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات:

هو مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات:

أن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال.

واجباتي

(١) قال وزير الاقتصاد في الدولة « س » : إن دولتنا ليس لديها ميزان مدفوعات ولا تحتاج إليه. في رأيك ما الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الدولة؟

(٢) هل وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة بالنسبة للحكومة؟

(٣) حكومة الدولة « ص » تواجه مشكلة عجز في ميزان المدفوعات ولا تتوفر لديها أرصدة من النقد الأجنبي لسد هذا العجز. كيف تتصرف ؟

المقدمة

تفرض ممارسة التجارة الدولية التعامل بعملات مختلفة؛ لأن كل دولة لها عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها الوطنية. فقرار استيراد سلعة من دولة أخرى يستلزم ضمنيًّا شراء عملة تلك الدولة مقابل العملة الوطنية حتى يمكن سداد ثمن السلعة بالعملة الأجنبية.

سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.

مثال: سعر صرف الدولار الأمريكي = ٣,٧٥ ريال سعودي. هذا معناه أن كل ١٠٠ دولار أمريكي يمكن استبدالها مقابل ٣٧٥ ريالًا سعوديًّا.

تتمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة؛ لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائيا التعامل بالصرف الأجنبي. مثال: مستشفى سعودي يريد شراء جهاز طبي من اليابان ثمنه مليون ين ياباني. إذا كان سعر صرف الين = ٠,٠٣٦ ريال، يجهز المستشفى مبلغ ٣٦,٠٠٠ ريال (١,٠٠٠,٠٠٠ X ٠,٠٣٦) ليشتري من سوق الصرف الأجنبي مبلغ مليون ين، ثم يحول المبلغ إلى الشركة اليابانية للحصول على الجهاز المطلوب.

مثال آخر: تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الاتحاد الأوربي مقابل ٥٠,٠٠٠ يورو، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية؛ لكي يسدد أجور العمال ويفي بالتزاماته الأخرى. إذا كان سعر صرف اليورو = ٥,٩١٧ ريال، يبيع المبلغ باليورو في سوق الصرف الأجنبي مقابل ٢٩٦,٠٠٠ ريال تقريباً (٥٠,٠٠٠ X ٥,٩١٧).

الجدول التالي يبين أسعار صرف بعض العملات مقابل الريال السعودي.

سعر صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

العملة الأجنبية	سعر الصرف (بالريال السعودي)
دولار امريكي	٣,٧٤٥
يورو	٥,٩١٧
جنيه استرليني	٧,٤٦٣
ين ياباني	٠,٠٣٦
جنيه مصري	٠,٠٧٠٢
درهم إماراتي	١,٠٢٠
ليرة لبنانية	٠,٠٠٣

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع سعر الصرف لبعض العملات وانخفاضه لبعض العملات الأخرى، فعلى أي أساس يتم تحديد سعر صرف العملة ؟

للجواب عن هذا السؤال نقول: إن هذا يعود إلى نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة. حاليا توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة، ونظام التعويم المدار، ونظام سعر الصرف الثابت.

عملات الدول الكبرى مثل الدولار الكندي والدولار الأمريكي تتمتع بقبول عالمي في التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية؛ لذلك تتبع هذه الدول نظام تعويم العملة، حيث تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة، وهذا بدوره يعتمد على عوامل متعددة، على رأسها قوة واستقرار الاقتصاد الداخلي للدولة صاحبة العملة، وحجم المعاملات الخارجية، وموقف ميزان المدفوعات، ومعدل العائد على رأس المال (سعر الفائدة في النظام الربوي العالمي).

أما اليابان وبريطانيا فهما يتبعان ما يسمى نظام التعويم المدار، حيث يسمح لسعر كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني بالتقلب في السوق في حدود معينة، مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها في السوق العالمي.

فضلًا عن النظامين السابقين تتجه عدة دول إلى **نظام سعر الصرف الثابت** وهو يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى، بمعنى أن قيمة العملة المحلية ترتفع تلقائيًا عند ارتفاع قيمة العملة المتبوعة، وتنخفض تلقائيا مع انخفاض العملة المتبوعة.

إذا كانت العملة الأجنبية المتبوعة تتمتع باستقرار ولا يعاني اقتصادها من مشاكل تضخمية فإن سياسة سعر الصرف الثابت تكون ناجحة؛ لأنها تضمن استقرار الاقتصاد الوطني، وتوفر سهولة في المعاملات الدولية، إلا أن هذا السياسة على الجانب الآخر تجرد السلطة النقدية الوطنية من القدرة على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة تراعي الظروف المحلية، وتضمن استقرار الأسواق المحلية في حالة حدوث اضطرابات في اقتصاد الدولة الأخرى، إذ يلاحظ أن حدوث أزمات مالية للدولة المتبوعة يؤدي تلقائيًا إلى تصدير نفس الأزمات إلى الدولة التابعة.

من العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت: الريال السعودي والريال العماني والريال القطري والدرهم الإماراتي، ومن العملات المرتبطة بالجنيه الإسترليني : جنيه سانت هيلانا وجنيه جزر الفوكلاند.

خلاصة الفصل

- سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف على أساس نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة.
- توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة ونظام التعويم المدار ونظام سعر الصرف الثابت.
- في نظام تعويم العملة تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة.
- في نظام التعويم المدار يسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.
- نظام سعر الصرف الثابت يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.

واجباتي

أسئلة للمناقشة

(١) عرف سعر الصرف.

هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.

(٢) اضرب مثلا يوضح أهمية معرفة سعر الصرف قبل التعامل الدولي.

تتمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة؛ لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائياً التعامل بالصرف الأجنبي.

مثال:

تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الاتحاد الأوربي مقابل ١٠٠٠٠٠يورو، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية؛ لكي يسدد أجور العمال ويفي بالتزاماته الأخرى.

واجباتي

(٣) قارن بين أنظمة تعويم العملة والتعويم المدار وسعر الصرف الثابت.

نظام تعويم العملة:

فيه تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة.

نظام التعويم المدار:

فيه يسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.

نظام سعر الصرف الثابت:

يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.

نشاط للعقول النهمة

(١) باستخدام بيانات الجدول السابق احسب:

أ. سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي.

ب. سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الجنيه المصري.

جـ. سعر صرف الريال السعودي مقابل الين الياباني.

(٢) ما نظام الصرف الذي تتبعه المملكة العربية السعودية حاليًا ؟ ناقش مع زملائك منافع ومضار التحول إلى أحد النظامين الآخرين.

واجباتي

المقدمة

منذ أكثر من ستين عاماً وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاولت عديد من الدول اقتراح إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتنشيط وتنظيم التجارة بين الدول، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له في ذلك الوقت، وبدلاً من ذلك تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) في العام ١٩٤٧م لكي تكون إطاراً لتشجيع الدول على تخفيض الحواجز الجمركية. واستمر انضمام دول العالم تدريجيًّا إلى اتفاقية الجات مع التوسع في الاتفاقيات الموقعة، وفي الجولة الثامنة من المفاوضات، ثم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات.

منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها. وقد تم إنشاؤها في يناير ١٩٩٥م ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حاليًّا ١٥٢ دولة.

أهداف منظمة التجارة العالمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين رفاهية شعوب الدول الأعضاء من خلال الأهداف التالية:

- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
- عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
- مساعدة الدول النامية تقنيا؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي.

وظائف منظمة التجارة العالمية

لكن تحقق المنظمة الأهداف المشار إليها آنفاً تقوم من خلال جهازها الإداري والفني بعدد من الوظائف، أهمها:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي ٦٠ اتفاقية).
- إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دوريا؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.

مبادئ منظمة التجارة العالمية

أقرت منظمة التجارة العالمية عددًا من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها عند وضع سياساتها التجارية، وهذه المبادئ وهي:

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد، فإن هذه الميزة تمنح تلقائيًا لجميع الدول الأعضاء.

٢- مبدأ المعاملة الوطنية

المقصود بهذا المبدأ ألا يكون هناك فرق بين سلعة منتجة محلياً وسلعة مماثلة مستوردة من دولة عضو في المنظمة، فتكون المعاملة الحكومية واحدة في المواصفات والتسعير وفرصة المنافسة في السوق. على سبيل المثال: لا يجوز فرض ضرائب مبيعات على السلعة المستوردة دون السلعة المحلية، أو المبالغة في مواصفات الجودة للسلعة المستوردة دون السلعة المحلية.

٣- مبدأ المعاملة بالمثل

هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية. فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقا للمبدأين المذكورين؛ فعليها في المقابل أن تقدم نفس المزايا التجارية للآخرين؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحا لسلع الدول الأخرى.

٤- مبدأ الإلتزام

تلتزم كل دولة بتفاصيل بنود الاتفاقيات وقوائم السلع والخدمات الملحقة بالاتفاقيات، ولكن يجوز للدولة تعديل بعض التزاماتها بعد التفاوض مع الدول الأعضاء.

٥- مبدأ الشفافية

تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بنشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والقوانين والسياسات التجارية، وتسمح للجهات المختصة بالمنظمة بمراجعة القرارات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، كما تلتزم كل دولة عضو بتقديم أي معلومات تطلب منها من أي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فضلًا عن إعلام المنظمة بأي تعديلات في سياستها التجارية.

٦- مبدأ صمام الأمان

في حالات محددة تستطيع الحكومات أن تقيد التجارة الخارجية؛ وذلك لضمان المنافسة العادلة بين السلعة المستوردة والسلعة المحلية أو لأسباب اجتماعية. ولكن تطبيق هذا المبدأ يكون في أضيق الحدود وعند الضرورة ولفترة مؤقتة؛ وذلك للمحافظة على روح منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة.

مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

هناك العديد من المزايا التي يحصل عليها مواطنو الدول الأعضاء في المنظمة. من أبرز هذه المزايا ما يلي:

١. يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.

٢. تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة.

٣. تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.

٤. توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.

سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها

من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

١. ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة؛ لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب.

٢. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تخفيض ثم إزالة الرسوم الجمركية؛ لذلك يتعين على الحكومات التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساس لإيرادات ميزانية الدولة أن تطور مصادر بديلة للإيرادات.

٣. تتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي، خاصة مع رفع الحماية الحكومية عن تلك المنشآت الصغيرة وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية؛ لذلك يتعين على هذه المنشآت تطوير قدراتها ودراسة الاندماج أو الشراكة مع كيانات أخرى وطنية؛ لتكون أقوى مع مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

خلاصة الفصل

- منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها.
- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، وعدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية، ومساعدة الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي.
- وظائف منظمة التجارة العالمية هي: الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات، وإتاحة إطار للتفاوض، وفض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دوريًا.
- تقوم منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ هي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الالتزام، ومبدأ الشفافية، ومبدأ صمام الأمان.
- من أهم مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: تمتع المستهلكين باختيارات أوسع من السلع والخدمات بجودة أعلى وبأسعار منخفضة، كما تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى أسواق الدول الأعضاء برسوم جمركية مخفضة.
- من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية والأدوية، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي.

أسئلة للمناقشة

(١) عرّف منظمة التجارة العالمية.

هي منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها. وقد تم إنشاؤها في يناير ١٩٩٥ ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حالياً ١٥٢ دولة.

(٢) اذكر أهم أهداف منظمة التجارة العالمية.

- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
- عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
- مساعدة الدول النامية تقنياً؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمي.

واجباتي

أسئلة للمناقشة

(٣) عدّد وظائف منظمة التجارة العالمية.

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي ٦٠ اتفاقية).
- إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دورياً؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.

واجباتي

أسئلة للمناقشة

(٤) قارن بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل.

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية	مبدأ المعاملة بالمثل
مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد، فإن هذه الميزة تمنح تلقائياً لجميع الدول الأعضاء.	هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية. فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقاً للمبدأين المذكورين؛ فعليها في المقابل أن تقدم نفس المزايا التجارية للآخرين؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحاً لسلع الدول الأخرى.

واجباتي

أسئلة للمناقشة

(٥) اكتب ثلاثة من مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.
- تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة.
- توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.

(٦) اختر أحد سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقترح السياسة المناسبة للتعامل مع ذلك.

أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة؛ لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب.

واجباتي

نشاط للعقول النهمة

(١) فشل مشروع منظمة التجارة العالمية عندما طرح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح بعد ذلك بخمسين عامًا. ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لتفسير ذلك.

(٢) أيهما أكثر تهديدا للمنشأة الوطنية الصغيرة :مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أم مبدأ المعاملة الوطنية، ولماذا؟

(٣) هل ترى تطبيق مبدأ الشفافية على أنشطة غير التجارة الدولية؟ ولماذا؟